مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(10): 2020.

الشَّاهد الشِّعري النَّحوي في كتاب "الإقليد شرح المفصل" لتاج الدين الجَنْدي (ت 700 هـ): الأسماء نموذجًا

علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية
d_Ali74@yahoo.com

حيدر عبد الكاظم كَعيم الحُجابي
المديرية العامة للتربية في محافظة بابل
haider.hugaby82@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام: 26 / 9/ 2020
تاريخ قبول النشر:10 / 10/ 2020
تاريخ النشر: 28/11/ 2020

الخلاصة:

إنَّ الهدف الأساس من هذه الدارسة بيان الشواهد الشعرية النحوية في كتاب الإقليد وكيفية استخدام الجندي لها في معالجة المسائل النحوية أو تثبيت حكم نحوي أو مخالفته؛ لأن الشاهد الشعري له الريادة بعد الشاهد القرآني –الأبلغ والأفصح– في بناء تلك القواعد النحوية، وهو من أبرز مصادر السماع المعتمدة في توثيق اللغة. وقد تبين أن الجندي اعتمد عليه كثيرًا في آرائه وتأييده لآراء من سبقه وترجيحه لها، ولهذا امتلئت صفحات الإقليد بالشواهد الشعرية.

وقد قسمت المادة المدروسة إلى ثلاثة مباحث، أولها: الشاهد الشعري النحوي في المرفوعات، والثاني: الشاهد الشعري النحوي في المنصوبات، والثالث: الشاهد الشعري النحوي في المجرورات. وكان من أهم نتائج البحث إتحاف القارئ بآراء الجندي بالمسائل المدروسة، علمًا أنّ تلك الآراء لم تسلم من القبول والرد بحسب مقتضيات البحث العلمي الرصين.

الكلمات الدالة: الشاهد الشعري، الجَنْدي، المرفوعات، المبتدأ، المنصوبات، المفعول به، المجرورات، المضاف إليه

The Grammatical Poetic Evidence in *Al-Aqlid Sharh Al-Mufassal*by Taj Al-Din Al-Jundi (died 700 H): Nouns as a Model

Ali Abdulfata Hmuhee
Department of Arabic/ College of Education for the Human Sciences\ University of Babylon

Haider Abdulkade
Arabic General Directorate of Education in Babil Governorate

Abstract:

The main objective of this study is to explain the grammatical poetic evidence in the Book of *Al-AqlidSharh Al-Mufassal* and: how AL_Jundi used it in dealing with grammatical issues establishing or violating a grammatical judgment since the poetic evidence is considered as the grammatical authority for Arabic after the Qur anic evidence in building the grammatical rules. Besides, poetry for Arabs is esteemed as one of the most prominent audible sources approved in documenting grammar. AL_Jundi relied on poetry a lot in his opinions and his support for the views of those who preceded him, and it is for this reason that his book is full of poetic evidence.

The studied data is divided into three sections: the first is the grammatical poetic evidence in the "marfoiat"; the second in the "mansobat"; and the third in the "majrorat". One of the most important results of the research is familiarizing the reader with the views of the AL_Jundi and the ancients and their treatment of grammatical rulings by inferring a reference from the sources of hearing, which is the poetic evidence, in addition to the fact that the sum of these opinions is not free of acceptance and response according to the requirements of sober scientific research.

Key words: Grammatical Poetic Evidence, AL-Jundi, Nouns

Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH) by University of Babylon is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة:

هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الجَنْدي المكي الحنفي[1]، لقبه(تاج الدين الجندي أو شرف الدين)[2]، وقيل: ((الخُجَنْدي))[3]، من مدينة(خُجَنْدَة)، وهي((بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون، بينها وبين سمرقند عشرة أيام مشرقًا))[4]، وأما عن تأريخ ميلاده فقد ضنَّت التراجم بذلك[5]، وكذلك الحال في أشياخه وتلاميذه إلا ما ذكره الجندي نفسه في الإقليد من أن الخوارزمي(ت538ه) ويعقوب الجندي[6] هم أشياخه، ومن تلاميذه حسام الدين السنغاقي(ت711ه)[7].

أما مؤلفاته فله خمسة منها:(الإقليد، المقاليد[8]، شرح الكافية في النحو[9]، عقود الجواهر في علم التصريف[10]، العجالة في تفسير الجلالة[11](رسالة صغيرة الحجم) حققها الدكتور محد الدالي، وكان الغرض من تأليفه لهذا الشرح أن يكون كتابًا توضيحيًا، يحلُّ إشكالات متن المفصل، وييسر مطالبه لما فيه من وعورة، فما كان من الجندي إلا أن أوفى في شرحه، فشرحه شرحًا دقيقًا محكمًا، فكان يناقش المسائل النحوية التي أوردها مؤلف الكتاب، فلم يترك مسألة من غير تعقيب أو تعليل أو توضيح، متخذًا من الشواهد القرآنية والشعرية وآراء المدرستين معيناً له في ذلك، فضلًا عن إيراده آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم، والوقوف عليها بالمناقشة والرد والترجيح والتدليل على صحتها، وذلك بحجج ارتضاها، وربما اعترض على طائفة أخرى من الآراء وضعفها.

أوضح الجندي ي إيضاح التفاصيل الدقيقة لجملة من المسائل النحوية التي أظهر فيها آراء العلماء القدماء والمعاصرين له؛ فكان مشاركًا فاعلًا في تقويم أحكامها وتحقيق مداركها، ووجدت الجندي بصريًا في آرائه؛ لكثرة ترجيحه لآراء المدرسة البصرية.

المبحث الأول: الشاهد الشعري النحوي في المرفوعات

– **جواز حذف المبتدأ للعلم به:** المبتدأ هو الركن المعتمد في الجملة الأسمية، وعليه يتوقف معناها، فإذا ما حذف منها، يتأول حذفه بما دلّ عليه من مسوغات تشير إلى وجود معناها، وهذه المسوغات هي دلائل يقتضيها المعنى أو تقتضيها الصناعة النحوية، سواء دلت عليه قرينة لفظية أم قرينة المقام[12].

واستشهد الجندي عن هذه المسألة بقول المرقش [13] [السريع]

لايبعد الله التلبب والـــ غارات إذ قال الخميس: نَعَمْ

إذ جاءت(نعم) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره:(هذه نَعَمْ) وسكَّن الشاعر الميم للضرورة الشعرية.

ثم استشهد بشاهدٍ آخر[14]: [الخفيف]

قال لي: كيف أنت ؟ قلت عليل سهرٌ دائم وحزنٌ طويل

فـــ(عليل) جاء خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره:(أنا عليل)؛ لضيق المقام.

وأشار النحويون إلى أن الحذف لابد له من قرينة تدل عليه[15]؛ لأنه يجعل الكلام أكثر فائدة وإيجازًا، وله قيمة فائقة في تركيب الجملة، وله إسهام كبير في تصفية العبارة ، وترويق الأسلوب ، فالمبتدأ هو الجزء المهم وهو أحد طرفي الإسناد، فمن حقه أن يكون مذكورًا ، ولكنه قد يحذف لوجود القرينة.

لقد أجاز سيبويه هذا الحذف بقوله: ((فأما في المظهر فقولك: هذا زيدٌ فإضربه، وإن شئت لم تظهر(هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلال والله فأنظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال، ثم جئت الأمر))[16].

فحذف لتقدم ما يعلمه السامع اختصارًا واحترازًا عن العبث. ووافقهم الجندي في السبب ذاته، بقوله: ((فجواز حذف المبتدأ فيما إذا كان السامع عارفًا منك القصد إليه عند ذكر أكثر والترك راجح))[17]، فالحذف جائز بشرط القرينة، وقد رجح في الحذف كفة المبتدأ على حذف الخبر، ويرى الباحث أن الأفضل هو حذف المبتدأ؛ لأن الخبر محط القاعدة وهو معقد الكلام ، والنتيجة التي يفهم بها الكلام ويكتمل المعنى.

وعلل الجندي هذا الحذف بقوله:((أما للاحتراز عن العبث... فقول المستهل(الهلال والله) ينادي بأن المراد:(هذا الهلال والله) وذلك عن ترائي الناس الهلال، فلا حاجة إلى ذكر هذا القيام قول المستهل قرينة دالة عليه))[18]، فالقرينة المشار إليها هي ما أغنى عن ذكر المبتدأ؛ لئلا يطول الكلام وبطوله يصبح عبثًا. قال الدكتور فاضل السامرائي:((والعرب تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث))[19].

والتعليل الثاني هو ضيق المقام، كما مُثِّل له في الشاهدين السابقين والتقدير فيهما:(هذه نَعَمْ، وأنا عليلٌ).

والعلة الثالثة هي:((إما لأن الخبر لا يصلح له إلا حقيقة كقولك:(خالق لما يشاء)، (فاعل لما يريد): أي: الله، او ادِّعاء، أو لغرض سوى ما ذكرنا))[20]. فالحقيقة واحدة والخالق واحد، فلا يتبادر إلى الذهن غير هذه الحقيقة لعلم السامع بها، فالجندي بهذا يؤيد رأي البصريين بحذفهم المبتدأ بدليل القرينة.

وقد أجمع النحويون على المواضع التي يحذف فيها المبتدأ جوازًا، وتجدر الإشارة إلى أن الجندي لم يتعرض إلى مواضع الحذف وجوبًا، أما جوازًا فللأسباب المذكورة، وكذلك فعل ابن يعيش، فهو الآخر لم يفصل القول في الحذف كما فعل النحويون المتأخرون، إذ أشار إلى أن القرينة هي المسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ جوازًا [21].

ويرى الباحث أن الرأي الراجح هو الرأي البصري القائم على حذف المبتدأ لقيام القرينة؛ لأن السياق اقتضى حذف هذا الاسم احترازًا للإطالة عن الكلام، وذلك بتخفيفه بالحذف.

أما المواضع التي أجمع عليها النحويون فعلى قسمين هما: الحذف الجائز والواجب، فالجائز[22] في مثل جواب الاستفهام، كأن يقال:(كيف زيدٌ)؟ فنقول: دَنِفٌ والتقدير: هو دَنِفٌ، وبعد الفاء الواقعة في جواب الشرط[23] نحو قوله تعالى:((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا))[فصلت/46] والتقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، كذلك يحذف بعد القول[24]، نحو قوله تعالى:((وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا))[الفرقان/5]، أي: القرآن أساطير الأولين. أو كما أشرنا لضيق المقام عن إطالة الكلام كقوله تعالى:((فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ))[الذاريات/29]،أي: أنا عجوز عقيم[25]،وزعم بعضهم أن عجوزًا بإضمار فعل أي: أتلد عجوز، قال أبو جعفر النحاس:((هذا خطأ؛ لأن حرف الاستفهام لا يحذف))[26]، ويحذف إذا كان الخبر صفة أو مايقوم مقامه كقوله تعالى:((الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً))[البقرة/22]، والتقدير هو الذي.

والنوع الثاني من الحذف، هو الحذف الواجب ومواضعه: إذا كان خبره نعتًا مقطوعًا لإفادة المدح والذم أو الترحم نحو:(الحمد لله العظيم)،(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)،(انصف المسكين المظلوم)، فالنعت المقطوع في كل منهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(هو)[27].أو بمصدر جيء بدلًا من اللفظ يفعله، نحو:(سمعٌ وطاعةٌ)

وقول الشاعر[28]: [الطويل]

فقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فتقدير الكلام في الشاهد: أمري حنان، وأمري سمع وطاعة.

والموضع الآخر[29]: إن دل عليه جواب القسم: نحو(في ذمتي لأفعلنّ كذا) أي: في ذمتي ميثاق أو عهد، وكذلك إذا كان مخبرًا عنه بمخصوص في باب نِعْمَ وبئس[30]، كقول الشاعر[31]: [الطويل]

نعم أبو الأضياف في المحل غالبٌ إذا لبس الغادي يديه من البردِ

وقول الآخر[32]: [الطويل]

لعمري وما عمري عليَّ بهين لبئس مناخ الضيف والجار عامرُ

فـــ(غالب) في البيت الأول، خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو غالب)، و(عامر) في البيت الثاني، خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(هو عامر)، والحذف واجب في فيما تقدم[33]. وهناك مواضع أُخر للحذف منها: الاسم المرفوع بعد(لاسيما)[34] نحو: أحب الشعراء ولاسيما شوقي، فشوقي خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: (هو)، وكذلك بعد المصدر النائب عن فعل الأمر[35]: سقيا لك، رعيًا لك، ومثلها قول الشاعر[36]:

نبئت نعمى على الهجران عاتبةً سقيًا ورعيًا لذاك العاتب الرازي

فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف [37]

ويبدو مما تقدم أن الجندي سار على رأي المدرسة البصرية، ويرى الباحث أن الرأي الراجح هو الرأي البصري وهو رأي الجندي أيضًا، شرط عدم التكلف في تقدير المبتدأ ويترك الامر لقرينة السياق فهي المسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ.

– رفع الضمير المتصل على الابتداء بعد لولا:

لولا حرف امتناع مختص بالدخول على الأسماء، ولا يأتي بعدها إلا اسم مرفوع، وهذا الامر غير مختلف فيه، ولكن العلماء اختلفوا في العامل الرافع لهذا الاسم وكانت آراؤهم بحسب ما يأتي:

يرى البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء[38]. في حين يراه الكوفيون أنه مرفوع ولكن ليس مبتدأ، فالكسائي[39] يرى أنه ارتفع بفعل مقدر نحو:(لولا وجد زيد)، ومنهم من يقول: هو مرفوع بـــ(لولا)؛ لنيابتها مناب لو لم يوجد، وحكاه الفراء عن بعضهم[40]، وقال الفراء: إن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ؛ لأنها مختصة بالأسماء[41].

أما إذا جاء بعدها الضمير المتصل كالكاف والياء في (لولاك – لولاي)، فاخْتُلف فيها، وأشار الكوفيون إلى أن الكاف والياء في موضع رفع وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الكاف والياء في موضع جر بـــلولا[42]، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه:((لا يجوز أن يقال لولاي ولولاك ويجب أن يقال لولا أنا، ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى:(لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ))[43] [سبأ/31].

أما دليل الكوفيين على رأيهم فقالوا: أن الياء والكاف واقعة موقع الاسم الظاهر ومقامه رفع بها، أما البصريون فدليلهم على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع[44]. أما المبرد فقد أنكر مجيئه في الفصيح[45]، وأنه لا يجود في كلام من يحتج به[46].

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[47]: [الطويل]

وكم موطنٍ لولاي طِحْتُ كما هوى بأجرامه من قلَّة النيق مُنْهوي

إذ جاء الضمير المجرور بعد لولا وهي من حروف الابتداء. فالبصريون ومنهم سيبويه يرون أنّ القياسَ أنْ يأتي ضمير الرفع المنفصل بعد (لولا)، ولا مانع من مجيء لولاي ولولاك، إذ قال:((هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولًا عن حاله إذ أظهر بعده الاسم: وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم في جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس، لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

مُؤْمِنِينَ)[سبأ/31] لكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا والدليل على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع))[48]. والحجة في كلامه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم[49].

أما أبو العباس المبرد فقد نُسِب إليه إنكار هذا الأسلوب، فقال السيرافي عنه:((وكان أبو العباس ينكر لولاي ولولاك ويزعم أنه خطأ لم يأتِ عن ثقة وأن الذي استغواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير))[50]. ثم اشكل على المبرد أن لا يسقط الاستشهاد بشعر هذا الرجل؛ لأن النحويين رووا عنه، فهو إذًا محتجٌ بشعره[51]. ووافقه ابن مالك على ذلك[52]، والبغدادي قال:((وأبو العباس المبرد لا يجيز لولاك ولولاه))[53]. وفي الحقيقة إن نص المقتضب واضح الرد على قول الأخفش بموافقة ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي بأنه ليس بشيء... وقال لا يجوز وإنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كأستوائهما في التثنية والجمع[54].

وفي ظل المراجعة لنص المبرد في المقتضب لم يجد الباحث أي طعن في فصاحة الشاعر ولا وصف للقصيده بكثرة أخطائها، وما أراد توضيحه هو تخطئته لهذا الأسلوب، ولعل السبب في ذلك أن المبرد لم يصل إليه السماع كما وصل إلى سيبويه – وإن كان قليلًا– ويحتمل أن سيبويه سمع غير هذا الشاهد، ومن غير المعقول أن يجيز البصريون وسيبويه البناء على شاهد واحد.

ومن النحويين من رأى أن هذا الأسلوب جائز ومنهم الفراء إذ أجاز أن تكون الكاف والياء في موضع رفع كما وضع الضمير أنا وأنت بالرغم من أن الكاف والياء من ضمائر الخفض، وقد استعملته العرب كثيرًا، إذ قال:((وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك و لولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع صواب))[55].

وذهب ابن السراج إلى أن الذي حكي من قول العرب لولاي ولولا شيء شذ عن القياس عند شيخنا(المبرد) ويجري مجرى الغلط والكلام الفصيح ما جاء به القرآن[56]. ثم جاء بعده عدد من النحويين بين مؤيد ومعارض إلى أن جاء ابن الشجري وفصّل القول في ذلك ونقل مذهب سيبويه والأخفش والمبرد إذ قال:((وأقول: إن الحرف الشاذ أو الحرفين والثلاثة، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم، لم يكن قادحًا في قائلها ولا دافعًا للاحتجاج بشعره وقد جاء في شعر لأعرابي:

لولاك هذا العام لم أحجج))[57]

وذكر أبو البركات الأنباري[58] أن إنكار المبرد لا وجه له؛ لأنه جاء في كلامهم وأشعارهم و كلام الأنباري هذا يدل على سعة اطلاعه على مثل هذا الأسلوب.

وللشلوبين(ت654هـ) رأي في هذه المسألة إذ قال باتفاق البصريين والكوفيين من زعماء المدرستين على هذا الأسلوب روايه (لولاك – لولاي) فوصف إنكار المبرد بالهذيان[59]. ووصف ابن يعيش إنكار هذا الاسلوب بعدم الحسن؛ لأن القائل من أعيان الشعراء وقد روى شعره الثقات[60].

وعد ابن عصفور[61](لولا) حرف جر يختص بالضمير ووصف إنكار المبرد بالباطل، وزعم ابن مالك إن كلام المبرد مردود برواية سيبويه والكوفيين[62].

أما الجندي فعلى غير عادته، ذهب في هذه المسألة مع الكوفيين وانتصر لمذهبهم، إذ قال:((الضمير بعد لولا وعسى يجب أن يكون مرفوعًا؛ لأنك تقول في المظهرات:(لولا زيدٌ) و(عسى زيدٌ)؛ لأنَّ (لولا) من كلمات الابتداء لا يجيء بعدها إلا مرفوع... فيجب أن يرتفع ما بعدها))[63]. وقد علل الجندي كلامه بأن المضمر قافٍ أثر المضمر في الرفع والنصب والجر في حال أخذ موقعه[64].

ويجد الباحث مما سبق أن الرأي الأرجح هو الرأي الكوفي ورأي الجندي كذلك؛ لأن الياء والكاف حلت محل الاسم الظاهر، فما حل محله، أشغل مكانه وأخذ دوره في العمل، وبما أن الظاهر مرفوع فلابد أن تكون الضمائر في محل رفع. والذي دعاهم إلى أن يقولوا: إن الكاف والياء في لولاك ولولاي في موضع رفع أن الضمير يستوي فيه النصب والخفض نحو:(ضربتك ومررت بك)، وكذلك في الرفع أيضًا نحو:(ضَرَبَنا ومرَّ بنا وَفَعلْنا)، وبناء على هذا أجازوا أن تكون الكاف والياء في موضع(أنت) ؛ لذا كان إعراب الضمير بدلالته لا بحركته[65].

المبحث الثاني: الشاهد الشعري النحوي في المنصوبات:

- **حذف عامل المفعول به:** الفعل في الجملة ركن أساس، فهو عامل في فاعله ومفعوله، وهو الحدث الذي تقوم به الجملة بأركانها، وبه تبتدئُ الجملة. والمفعول به فضلة، فما كان فضلة يمكن الاستغناء عنه، إلا أن هناك مواضع يحذف فيها العامل الناصب للفضلة إذا دلَّ عليه دليل.

واستشهد الجندي عن هذه المسأله بقول الشاعر[66]: [الخفيف]

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إلا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

نصب الشاعر(طيبًا) بفعل محذوف تقديره:(ترى)، فتكون الجملة: وترى لها طيبًا في مفارق الرأس. و(لها): حال إذا كانت(ترى) من الرؤية، و(طيبًا) مفعول به، وإذا كان بمعنى العلم: فـــ(لها) مفعول ثانٍ، و(طيبًا): مفعوله الأول؛ لأنه المبتدأ لو لم يكن في الكلام(ترى) و(في مفارق الرأس) ظرف في الوجهين.

وكذلك استشهد بقول الشاعر[67]: [السريع]

حتى إذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبًا ولا طلبا

فنصب الشاعر(مطلوبًا) بفعل محذوف تقديره:(لم أرَ) فيكون تمام الكلام:(لم أرَ مثل اليوم مطلوبًا ولا طلبًا). والفعل الناصب للمفعول به على ثلاثة مجارٍ: ممتنع الحذف، أو جائز الحذف والاثبات أو واجب الحذف[68]. وأشار النحويون الى جواز حذف الفعل الناصب لهذه الفضلة، و قسَّموه على قسمين:

جائز وواجب. فيحذف الفعل لقيام القرينة جوازًا كقولك:(زيدًا) لمن قال: مَنْ أضرب[69] فالقرينة الدالة على تعيين هذا المحذوف لفظية، وقد تكون حالية، كقولك لمن شرع في إعْطاءٍ (أي أعْط) و(خيرًا) لمن ذكر رؤيا أي: رأيت، وحديثك لمن قطع حديثه أي: تمم ولمن تأهب للحج (مكة) أي: تريد أو أراد، والقرطاس لمن سدد سهما أي تصيب[70].

أما الحذف الواجب للفعل الناصب للمفعول به، فهو الحذف في باب الإشتغال نحو:(زيدًا ضربته) والتقدير: ضربت زيدًا ضربته، فهذا الاستعمال يكون مفسرًا بما بعده، ويحذف الفعل؛ لكثرته في الكلام، وقد ذكر سيبويه هذه العلة إذ قال:((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم))[71]، ويحذف كذلك في أسلوب النداء نحو:(يا زيد)، أو في أسلوب التحذير نحو:(إياك والأسد) أو ماتكرر من الأسماء نحو:(الطريق الطريق) وكذلك إذا كان أحد الإسمين معطوفًا على الآخر نحو:(رأسك والجدار)[72].

أو ما كان مثلًا نحو:(هذا ولا زعماتك)، أي ولا أتوهم زعماتك[73]، قال سيبويه:((ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرًا، وقد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمرًا))[74] و((كل شيء ولا شتيمة حُر أي ايت و لا ترتكب))[75].

أما الجاري مجرى المثل[76] فمنه قوله تعالى:((فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ))[النساء/170]،((انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)) [النساء/171]، وقولك[77]:(حسبك خيرًا لك) و(ورائك أوسع لك) أي: أئت خيرًا لك، وأتِ مكانًا أوسع لك من ورائك. وهذه المصادر فيها خلاف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها منصوبة بفعل مضمر يدل عليه الفعل المذكور، وذهب أبو عبيدة[78] والكسائي[79] إلى أن هذه مصادر منصوبة على إضمار(كان) أو(يكن)، فالتقدير: يكن الانتهاء خيرًا لكم[80]، ورفض المبرد هذا التقدير ورده بقوله:((وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه، وإذا أضمر(ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدا))[81].

وكذلك ردَّ الفراء على الكسائي بقوله:((لو كان كما زعم لجاز: انته أخانا أي تكن أخانا))[82]، والتقدير: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وذهب الفراء إلى أن المصدر(خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفات الأمر[83].

أما الجندي فلم يأتِ بشيء جديد، سوى أنه شبّه المفعول به كالمفعول المطلق في أن العامل فيه ظاهر ومضمر، وأن المضمر مستعمل وغير مستعمل، فمما يجوز أن يضمر ويظهر قولك: زيدًا لمن قال:أضرب شر الناس[84].

فالمجوز للإضمار هو القرينة اللفظية إذ قال في ذلك:((المجوز للإضمار فحوى ماقال))[85] أو قد تكون القرينة الحالية هي المجوز للإضمار فقال عنها:((ولو قلت: زيدًا لمن رأيته تأهب للضرب فالمجوز الحال))[86]، ومنه قولك:(لمن زَكِيْتَ أنه يريد مكة)، فاللام في (لمن) ليست بصلة للقول، فهي بمعنى أجل أي علمتُ من رجل تهيئوَهُ وهو يشد رحله يريد الحج فقلت: مكة والله أو سمعتُ تكبيرًا عند التماس رؤية الهلال فقلت: الهلال والله، أما إذا كانت اللام صلة للقول لكان التفسير: تريد، وتصيب، وأبصرتهم بالخطاب[87]. فأضمر في الحالة الأولى الفعل الماضي، وكأنك أخبرت بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس[88]، وفي الحالة الأُخرى أضمر الفعل المضارع، فَصِلة القول دلت على الحاضر. وأشار إلى أن القرينة الدالة على خصوصية الفعل لفظية؛ لأنه لما أثبت بعد النفي، وقد نصب بعد الإثبات علم أن المراد الفعل المنفي أولا وهو (ترى) والتقدير: إلا وترى لها.

وعلل سيبويه الحذف في هذه المواضع بأنها كثرت في كلامهم[89]، وإن المنصوبات في الشاهدين اشتملا على ما بعدهما في المعنى، أي أنها نصبت على المعنى وأن الطيب دخل في الرؤية، فالجندي في ضوء عرضه هذه الشواهد وتعليقه عليها بين موقفه المؤيد لرأي سيبويه بالاعتماد على المعنى في جواز نصب هذه الفضلات.

أما الباحث فيبدو له أن ما ذهب إليه سيبويه والخليل في جواز نصب هذه الفضلات على المعنى هو الرأي الصائب والأصح؛ لأن الحمل على المعنى سائغ ومعمول به لدى النحويين والشواهد القرآنية والشعرية كثيرة في هذا الأمر، ففي الآية الكريمة ((انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)) ذهب سيبويه إلى أن خيرًا نصب بإضمار:(وائتوا خيرًا) لأنه لما نهاه علم أن النهى عن الشيء أمرٌ وجودي ينافي المنهي عنه وهو الضد[90].

لذلك يرى الباحث أن هذا الرأي هو الصائب لمطابقة التوجيه الإعرابي لتفسير المعنى، لسلامته من مخالفة القياس وضعف الفائدة كما في قولي الكسائي والفراء.

فلو حُمِل على ما قال الكسائي والفراء، لا يكون خبرًا؛ لأن من نُهي لا يكون خيرًا و قول سيبويه:(وائت خيرًا) يكون أمرًا بالتوحيد الذي هو خير[91].

– **اسم لا النافية للجنس معرفة:** لا النافية للجنس من الحروف النواسخ؛ لدخولها على الجملة الاسمية، فتنفي الخبر عن جنس الاسم، أي: يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وأطلق عليها الخليل– رحمه الله– بـــ(لا التبرئه)[92] لبراءة جنس اسمها من خبرها، وصرح النحويون[93] بأن الاسم بعدها نكرة ولاعمل لها في المعرفة.

واستشهد الجندي عن هذه المسألة بشاهدين من الشعر، الأول[94]:[الرجز]

لا هيثمَ الليلة للمطيِّ

والشاهد الآخر لابن الزبير الأسدي(ت73ه)[95]: [الوافر]

أَرى الحَاجاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبِلاَدِ

نصب الشاعر لفظ (هيثم) بلا النافية للجنس وهو علم معرفة –مع العرض– أنها لا تدخل إلا على النكرة وجاز ذلك؛ لأنه أراد:(لا مثل هيثم) وقد أضيفت (مثل) إلى معرفة ثم حذفت وبقي اسم العلم؛ لأنه ربما أراد من يقوم مقامه في جودة الحداء للمطي[96].

والقول في الشاهد الثاني كالشاهد الأول، وذلك بنصب (أمية) بلا النافية للجنس بتقدير: (لا أمثال أمية).

وشبه النحويون (لا) النافية للجنس بأن المشبهة بالفعل في نصب الاسم بعدها، وقال شيخ النحويين سيبويه:((هذا باب النفي بلا و(لا) تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب أن لما بعدها))[97]، وبمثله قال المبرد:((كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول إنَّ واخواتها عليهما فأعملت عمل إنَّ))[98]، ووافقهم الرضي[99] والكثير من النحويين بذلك، ولتعمل (لا) النافية للجنس عمل إنَّ لا بد أن تكون هناك مواضع تتشابه في ما بينها منها: التشابه في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وكذلك أنها لتوكيد النفي كما (إنَّ) لتوكيد الإثبات بالقياس على النقيض[100]، ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خففت في تضمن متحرك بعد ساكن[101]، وأنهما جواب لقسم[102]. إلا أن ابن النحاس[103] رأى أنهما اشتركا في الطرفية؛لأن (إنَّ) للإثبات و(لا) للنفي وإنهما طرفان، فهو يومئ إلى التشابه بينهما، ووافقه معاصره الرضي بذلك الذي يرى أنهما لما توغلتا في الطرفين أعني النفي والإثبات تشابهتا فأُعْمِلت عملها[104]، أو أنهما تشابها في اللفظ أي: في الحروف والحركات[105].

وبسبب الحمل على النقيض انحطت درجتها على ما حُمِلت عليه، ذكر الشيخ خالد الأزهري جملة أمور منها:((أنَّ اسم (لا) لا يكون إلا مظهرًا واسم إنَّ يكون مظهرًا ومضمرًا، واسم (لا) لا يكون إلا نكرة واسم إنَّ يكون نكرة ومعرفة، ومنها أن (لا) لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أومجرورًا، ويجوز في إنَّ، ومنها أن اسم (لا) لا ينون واسم أن ينون، ومنها أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه واسم إن لا خلاف في إعرابه ومنها أن (إنَّ) تعمل بلا شرط و(لا) لا تعمل إلا بشرط))[106]، فما ذكره الشيخ هي الأمور التي تخالف فيها (لا) (إنَّ) وممكن أن تتخذ المواطن لإلغاء عملها أو تضعيف هذا العمل.

واشترط النحويون[107] في إعمالها شروطًا متعددة، وقد أغنتنا كتب النحو عن ذكرها جميعًا إلا أن ما يهمنا منها في هذه المسألة هو الشرط القائل: يجب أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك فهو مؤول بنكرة؛ لأن النكرة تفيد الشيوع والعموم وهو معنى مناسب لنفي الجنس مع (لا) ونص سيبويه على ذلك:((واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا))[108]، فلا تعمل إلا في النكرة؛ لأن نفيها نفيًا عامًا مستغرقًا، فلا تعريف ولا تعيين لما بعدها فهي تناظر (رُبَّ) و(كم) في دخولهما على النكرة[109].

أما الجندي فكان مقتفيًا أثر البصريين في رأيهم هذا، على أنها لا تعمل إلا في النكرة وما جاء مخالفاً فهو على التأويل فقال:((قوله[110] وحقه أن يكون نكرة؛ لأن (لا) لنفي فيه شمول ولا يحصل شمول النفي إلا بدخولها على المنكور، أما (ما) فلذات النفي، فلذا عمَّت بدخولها المعرفة والنكرة))[111]، فجعل الجندي الشمول مرتبطًا بالنفي فلا يحصلان إلا مع النكرة فكان هذا الوجه الأول.

أما الوجه الآخر لوجوب التنكير:((أن الغرض بلا لنفي الجنس، فلو عُرِّف لم يُعرَّف إلا تعريف جنسٍ، فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعًا))[112].

ويتضح مما سبق أن اسم(لا) جاء معرفة في بعض الحالات (الشواهد)، وهذا مخالف لما جاء به النحويون، لذلك أولوه على أنه مضاف إليه محذوف المضاف بتقدير:(لا مثل هيثم) و(لا مثل أُميَّة)، ومثله (قضية ولا أبا حسنٍ لها)، قال الجندي: ((معناه: أنحكم نحن وليس ـعلي رضي الله عنه– حاضرًا فيه؟ وقيل: مَنْ قال: ولا أبا حسنٍ لها فكأنه قال: لا عالم لها؛ لأنه كان معروفًا بالعلم))[113] فالمراد هنا هو نفي العموم، لا نفي الأشخاص المشهورين بالعلم والحكم بالعدل، فالعَلَم إذ اشتهر بصفة من الصفات أو بمعنى من المعاني تنزل منزلة تلك الصفة أو المعنى، فالمعنى هو الذي سوى التنكير[114].

فالنحويون القدماء وكذلك المتأخرون يرتكزون على قضية التقديرات، فهو الذي يفرق بين ثنائية اللغة والمعنى، فالألفاظ(هيثم وميَّة وأباحسن) معارف، وبدخول(لا) عليها أصبحت هناك مخالفة للقاعدة النحوية والتي تمثل الحكم النحوي، ولتصحيح هذا لحكم وجد النحويون مسوغًا لتعديل هذا الحكم بإدخال الطرف الثاني من الثنائية (المعنى) وهو المتواجد في ذهن المتكلم أو المتلقي[115]، والصواب أن يحتكم إلى دلالة الجملة هنا، لا إلى قالبها النحوي المعياري.

والجندي أشار إلى هذا المعنى بقوله:((والرجل إذا كان مشهورًا بصفة كان اسمه صفة بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، ألا ترى أنه يقال: (فلان حاتم) أي جواد؛ لكون حاتم مشهورًا بالجود وهذا هو الوجه الثاني في تخريج المسائل ويؤيد هذا الوجه قولهم:(لكل فرعون موسى) أي لكل جبار قاهر))[116].

يتبين لنا أن كل ما ذكر من آراء البصريين[117] كسيبويه والمبرد فهو على تأويل نكرة أما على أنه شمول نفي كل من دخل تحت هذا المسمى فأصبح فيه عموم هذا من جهة المعنى والأمر الآخر على حذف المضاف والإبقاء على المضاف إليه[118]

والكوفيون[119] أجازوا بناء الاسم العلم مفردًا كان نحو:(لا زيدَ ولا عمرو) أو مضافًا كنية نحو:(لا أبا محمد ولا أبا زيد)، أما إذا كان مضافًا إلى لفظ الجلالة أو صفاته (الرحمن العزيز) فأجازوا عمل (لا) فيه نحو: لا عبد الرحمن ولا عبد الله)، ومنهم من يحذف (أل) من الصفات[120] فيقول:(لا أبا عبد عزيز ولا عبد رحمن). قال أبو حيان:((حكى الفراء: قيل عبد العزيز وعرقل، فلا عبد عزيز عرقل لك وقال الفراء أيضًا: إنَّما أجيزه:(لا عبد الله لك)؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد ولايجيز:(لاعبد الرحمن، ولا عبد الرحيم)، وكان الكسائي يقيس على (لا عبد الله لك) و(لا عبد الرحمن لك) ولا (عبد العزيز))[121]، وأجاز الفراء:((أن يقال: لا هو ولا هي على أن يكون الضمير اسم (لا) محكومًا بتنكيره ونصبه وأجاز لا هذنين لك، ولا هاتين لك على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكومًا بتنكيره))[122].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأقرب صوابًا؛ ولا داعيَ لهذه التأويلات والتمحُّل الكثير في تقدير تلك النصوص من أجل الانصياع للقاعدة النحوية، قال الدكتور عباس حسن:((إن فريقًا من العرب لا يلتزم التنكير، فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها دون محاكاتها))[123].

وما ذهب إليه البصريون ضعيف؛ لأن العرب التزمت حذف (أل) التعريف من الاسم الداخلة عليه (لا) النافية للجنس، وإذا كانت إضافة لفظة (مثل) في النية فلِمَ الحاجة إلى تقديرها والالتزام بها؛ لأنها في النهاية لا تخرج عن التنكير، أما اذا كان العلم مشهورًا بوصف معين فالمنفي هو الوصف لا العلم[124].

المبحث الثالث: الشاهد الشعري النحوي في المجرورات:

– **تعريف المضاف من طريق تعريف المضاف إليه:** الإضافة نسبة وارتباط بين شيئين، فالشيء الأول لا يعبر عن تمام المعنى إلا بإضافة الشيء الثاني، فبترابطهما يكونان اسمًا واحدًا ويمنح الثاني الأول ما له من خصائص وصفاتٍ كالتعريف والتخصيص وغيرها[125].

فالإضافة تقسم على ضربين: معنوية ولفظية[126]، فالمعنوية منها هي إضافة اسم إلى آخر على تقدير حرف بينهما يوصل ما قبله بما بعده وتفيد التعريف والتخصيص[127]، وسماها ابن هشام (المحضة)[128] وكما هو معلوم بأن الإضافة نكرة تُعرَّف بالمضاف إليه المعرفة بأنواعها المختلفة، ومنها الألف واللام هذا اذا كان المضاف نكرة فقط.

فكان دخول (الألف واللام) على أحد الطرفين أو على الطرفين كليهما مثار خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية.

واستشهد الجندي عن هذه المسألة بقول الفرزدق[129]: [الكامل]

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

عرَّف الشاعر المضاف إليه بـــ(الأف واللام) والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول (المضاف) وبتعريفه تم تعريف العدد المفرد(خمسة)[130].

واستشهد أيضًا بشاهد آخر وهو قول ذي الرمة[131]: [الطويل]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ

والشاهد فيه ما قيل في الشاهد الأول، واعترض ابن يعيش على الاحتجاج من تشبيهه بـــ(الحسن الوجه)[132]، بأنه ضعيف ولا يقوله الفصحاء من العرب.

واختلف النحويون في مسألة تعريف المضاف؛ فذهب بعضهم إلى أن العدد المضاف إذا كان مفردًا يعرف بإضافة (أل) التعريف عليه، أما إذا كان العدد مضافًا، فيعرف الجزء الثاني (المضاف إليه)، وبذلك يكون المضاف معرفًا بما أضفته إليه نحو:(ثلاثة الأثواب) و(مائة الدراهم) و(مائة ألف الدراهم)[133]، وهو رأي البصريين[134].

ومنهم من يدخل(الألف واللام) على الجزئين فيعرف الاثنين بِعدِّ المضاف والمضاف إليه الاسم الواحد، فجاز دخول (أل) عليهما وهذا هو رأي الكوفيين[135]، وقد حملوه على قولهم (الحسن الوجه)، وقد ردَّ ذلك المبرد:((وَهَذَا كُله خطأ فَاحش، وَعلة من يَقُول هَذَا الاعتلال بالرواية لَا أَنه يُصيب لَهُ فِي قِيَاس الْعَرَبيَّة نظيرًا وَمِمَّا يبطل هَذَا القَوْل أَن الرِّوَايَة عَن الْعَرَب الفصحاء خِلَافه فرواية بِرِوَايَة وَالْقِيَاس حَاكم))[136]، ثم أشار إلى اجتماع النحويين[137]، على عدم جواز تعريف المضاف والمضاف إليه معًا، تقول:(ثلاثة أثواب) متلما تقول:(هذا صاحب ثوب)، بتعريفها تقول:(هذا صاحب الأثواب)، فقد عرَّفت المضاف بالمضاف إليه، فيستحيل:(هذه الثلاثة الأثواب)[138].

فالاستحالة التي قال بها المبرد هي من عدم قناعة النحويين بإضافة (أل) إلى الجزءين وذلك؛ لأنها لا تجتمع مع الإضافة، وكذلك عدم جواز الجمع بين علامتي التعريف معًا وإنما جاء ذلك في:(الحسن الوجه)؛ لأن الإضافة فيه غير محضة، أما هذه الإضافة فمحضة[139].

والحقيقة أن ذلك لا يمكن حمله على (الحسن الوجه)؛ لأن الوجه مجرور لفظًا مرفوع محلًا على تقدير:(الذي حسن) فإذا عرفت الجزءين كان ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء[140]، ورفض ابن يعيش إجازة الكوفيين لذلك؛ ((لأنّ المضاف في (الحسن الوجهِ) صفةٌ، والمضافُ إليه يكون منصوبًا ومجرورًا، وإنّما ذلك شيءٌ رواه الكِسائيُّ، وقد روى أبو زيد، فيما حكى عنه أبو عمر الجَرْميُّ، أنّ قومًا من العرب يقولونه غيرَ فُصحاءَ))[141].

أما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن ذلك صحَّ نقله عن العرب فإذا صح النقل وجب المصير إليه، فهم في هذا اعتمدوا على النقل لا على القياس لضعفه عندهم[142]. وأوجبوا في مثل قولهم:(خمسة عشر درهمًا) أن يقال:(الخمسة العشر الدرهم) وهذا فيه نظر؛ لأن الدرهم تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، والنكرة خفيفة والمعرفة أثقل ذلك وجب أن يكون نكرة[143].

أما الجندي فكان رأيه بصريًا في هذه المسألة، وذلك بردِّه على الكوفيين إذ قال:((إدخال (اللام) على المضاف يقتضي أن يكون معرفة، فمن المحال كون الاسم معرفة ونكرة في حال واحد))[144]، لذلك وجب أن يكون المضاف نكرة والمضاف إليه معرفة ويكتسب المضاف التعريف بالإضافة.

وعلل الجندي رأي الكوفيين وتجويزهم تعريف العدد المفرد المضاف نحو:(الثلاثة الدراهم) بقوله:((لأنهم رأوا أن الثلاثة والدراهم لذات واحدة وأوتي بالأول لغرض العدد، فلما تحقق اتحاد الذات عرَّفوا الأول؛ لأنه محل التعريف وعرَّفوا الثاني أيضًا؛ لأنه هو المقصود بالذات في الحقيقة، ولأن الجمع بين سببي التعريف إنما يمتنع إذا كان في كلمة واحدة والمضاف مع المضاف إليه كلمتان، فوجب أن يجوز تعريف كل واحد منهما))[145]، إلا أنه اعترض على ذلك وضعَّفه بأنه بمعزل عن القياس واستعمال الفصحاء والسبب في ذلك ميله إلى المذهب البصري القائم على القياس وعلى السماع من العرب الفصحاء (من يعتدُّ بفصاحتهم) أصحاب البلاغة والفصاحة.

ومما تقدم أضع رأي البصريين اولًا؛ لأنه الرأي الأرجح؛ لأن تعريف الأعداد المفردة المضافة يتم بتعريف المضاف إليه المعرَّف هو الآخر بـــ(الألف واللام) وهو جارٍ على القياس واستعمال الفصحاء من العرب الذين أُخذت عنهم اللغة، ولأن المضاف والمضاف إليه كـــ(الشيء الواحد) فلا يجوز إدخال (الألف واللام) عليهما معًا، إذ يجتمع تعريفان لاسم واحد وهذا ممتنع، ومما ورد من ذلك في كلام العرب والشعر خاصة يمكن أن يعد من باب الندرة والشذوذ فيحفظ ولا يقاس عليه.

– إضافة المسمى إلى اسمه:

أشرت سابقًا إلى أن الإضافة امتزاج واتصال بين اسمين[146]، بإسناد أو ضم أحدهما إلى الآخر، فيتم بهما المعنى المراد.

وقد صنف النحويون الإضافة إلى صنفين: محضة وغير محضة[147]، فالمحضة هي المعنوية، وغير المحضة هي اللفظية[148].

إلا أن هناك نوعًا ثالثًا انفرد به ابن مالك[149]، وسماه الإضافة الشبيهة بالمحضة، ولم يعرف لها قائل قبل ابن مالك، وقسمها إلى عدة إضافات كان من أبرزها إضافة المسمى إلى اسمه.

واستشهد الجندي عن هذه المسألة بقول الشاعر[150]:[الوافر]

عَزَمْتُ عَلى إقامةِ ذِي صباح لِشيءٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يسودُ

أضاف الشاعر(ذي) إلي اسمه(صباح) و(ذي صباح) أي: وقت صاحب هذه اللفظة التي هي صباح. قال الجندي:((يريد عزمت على الإقامة إلى وقت الصباح؛ لأني وجدت الرأي والحزم يوجبان ذلك))[151].

واستشهد كذلك بقول الكميت بن زيد الأسدي[152]: [الطويل]

إليكم ذوِي آلِ النبي تَطلّعتْ نَوازِعُ من قَلْبِي ظِماءٌ وَأَلْبُبُ

في قوله (ذوي آل النبي) مدح تعظيم ما ليس في قوله:(يا آل النبي)، قال الجندي:((لأنه بقوله:(ذوي آل النبي) قال جعلهم أصحاب هذا الاسم هو آل النبي ومن كان صاحب هذا الاسم فهو بالقصوى من مراتب التعظيم))[153].

وقبل الخوض في بيان فحوى هذه المسألة لا بد أن أُبيَّن أن هناك خلافًا وجدلًا دار بين الكوفيين والبصريين، فلا يرى البصريون في إضافة الصفة إلى الموصوف وإضافة الموصوف إلى صفته وإضافة المسمى إلى اسمه شيئًا من ذلك؛ والسبب في ذلك أنهم يرونها من باب إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا يتنافى مع معنى الإضافة القائم على التعريف التخصيص[154]، ومثال ذلك:(الصلاة الأولى) و(مسجد الجامع) و(دار الآخرة) و(بقلة الحمقاء) و(حبة الخضراء)، قال أبو حيان:((وجمهور البصريين إلى أن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف والتقدير:(صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس مسجد_ الوقت الجامع... وقبح ذلك؛ لإقامة النعت وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف، وما جاء منه حُفِظ ولم يقس عليه))[155].

وما لحظه الباحث هو أن سيبويه وعلى غير العادة لم يتكلم على هذه الأضافة (إضافة الشيء إلى نفسه) وإنما ذكر الشاهد(ذي صباح) في باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار[156].

ولم يجوز المبرد إضافة الشيء على نفسه، في حديثه عن قولهم:(مررت بأخويك اثنينهما)، قال:((ولا يجوز مررت بأخويك اثنينهما؛ لأن الاثنين هما الهاء والميم والشيء لا يضاف إلى نفسه))[157].

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج في رفضه إضافة الشيء إلى نفسه في قولهم(صلاة الأولى) (مسجد الجامع) إذا كان من الصفة وأضيفت إلى الاسم بعدها أُزيل الكلام عن جهته؛ لأنه في المعنى نعتًا نحو: الصلاة الأولى، وقال:((لو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليها مستحيلة؛ لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه، لا تقول:(هذا زيد العاقل) والعاقل هو زيد))[158]، ووافقهم النحاس وابن جني[159] مسوغًا لمذهبه بالأدلة نفسها، وإلى ذلك ذهب الزمخشري في المفصل في امتناع إضافة الشيء إلى نفسه، إذ قال: ((والذي أَبَوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والأسد وزيد أبي عبد الله والحبس والمنع ونظائرهن، فتضيف أحدهما إلى الآخر، فذلك بمكان من الإحالة))[160].

ومن المتأخرين ابن يعيش هو الآخر لم يجز إضافة الصفة إلى الموصوف؛ إذا كان شيئًا واحدًا، وكذلك إضافة الموصوف إلى صفته ففي قولهم:(صلاة الأولى) (مسجد الجامع) فهي أشياء صفة، وأزيلت عن الصفة وأضيف الاسم إليه على أن المحذوف موصوف وهذا الاسم صفته[161]. أما قولهم:(الصلاة الأولى) فأجري مجرى الصفة وإذا أضيف كان قبيحًا؛ لإقامة الصفة مقام الموصوف[162].

ومن جهة أخرى جوَّز الكوفيون ذلك شرط اختلاف اللفظين؛ لوروده في كلام الله تعالى وكلام العرب، ومنه قوله تعالى:((وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ))[يوسف/109]، فأضيفت الدار إلى الآخرة، وقوله تعالى:((إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ))[الواقعة/95]، فاليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين[163]، والنعت في المعنى هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد[164]، ووافق الفراء في هذا ابن الطراوة[165]،

وعرض أبو سهل الهروي[166] الرأيين دون تأييد لأحدهما ومن المتأخرين أيضًا الرضي فقد ارتضى رأي الكوفيين، إذ قال:((لو لم يجوزوه، لجاز هذا؛ لأن في أحدهما زيادة فائدة كما في:نفس زيد))[167].

ومن أنواع الإضافة شبه المحضة إضافة المسمى إلى اسمه فهي معقد الكلام والقول فيها كالقول في ما سبق أي: عدم إجازة البصريين لها إلا بشرط التأويل وأجازها الكوفيون، فلا يتعرف ولا يتخصص الشيء بنفسه، أي أن معنى المضاف إليه غير معنى المضاف ولذا منعوا إضافة(ليث أسد) و(شحط النوى) وهي جائزه عند الكوفيين وشيخهم فلا تحتاج إلى تأويل عندهم نحو:(سعيد كرز)[168]، فالأول هو الاسم والثاني اللقب، وهما اسمان لمدلول واحد[169] أضيف أحدهما إلى لآخر، وإنَّما تأخر اللقب؛ لأن الاسم اشهر منه فـ(سعيد) هو المسمى المضاف و(كرز) هو الاسم المضاف إليه.

أما الهدف أو الغاية من هذا فهو المبالغة والتأكيد والبيان؛ لأنه إضافتهما أكثر تأكيدًا وبيانًا من ذكر واحد منهما فقط، وهذا دليل على أن الاسم هو غير المسمى؛ لأن الاسم هو اللفظ الحقيقي متميزًا عن اللقب[170].

أما الجندي فيبدو لي ومن طريقه استشهاده بالشواهد الشعريه السابقة أن رأيه بصري، والذي يشير إلى رفض إضافة المسمى إلى اسمه إلا ما كان مؤولًا، وكان رأيه مطابقًا لمن سبقه من النحويين البصريين، إذ قال:((إذا قلت: لقيته ذات مرة، فمعناه: لقيته مدةً صاحبة هذه اللفظة التي هي مرة واللفظة هي الاسم، والمصاحبة هي المراد بالمسمى))[171]، فمرة هي المدة الزمنية المسماة بهذا الاسم.

وأشار الجندي إلى السِّر في إضافة المسمى إلى الاسم بقوله:((والسر في إضافة المسمى إلى الاسم هو طلب ضربٍ من المبالغة، ألا ترى أن قولهم:(لقيته ذات مرة) فهو بمنزلة قولك:(لحظته لحظة)؛ لأن المراد من قولهم: مرة حركه الفلك مرة، فيكون معنى قولهم:(لقيته ذات مرة: (لقيته لقاءً قليلًا) فيكون بمنزلة: لحظته لحظة))[172]، ففي هذا قطع الشركة في الاسم عن غير هذا المسمى[173]، بالإضافة إلى المبالغة، هناك ضرب آخر في سبب إضافة المسمى إلى الاسم قال الجندي:((وقد يأتي فيه التعظيم مع قطع الشركة))[174]، مستشهدًا بالشاهد:(إليكم ذوي آل النبي...) فعظَّم آل النبي بهذه اللفظة.

ويبدو لي وبعد هذا العرض المفصل للمسألة من شواهد قرآنية وشعرية أن ما ذهب إليه البصريون هو الرأي الراجح عندي؛ ذلك أن الاسم لا يضاف إلى نفسه، إذ لا مسوغ لذلك وإن كان على تأويل محذوف؛ لأن الإضافة تقتضي التعريف والتخصيص والاسم لا يعرف ولا يخصص نفسه[175]، وأما وجود هذا الأُسلوب في العربية فللمبالغة والبيان والتأكيد وهذا بدوره يقوي وحدة النص ويزيد المعنى البلاغي له.

نتائج البحث:

1. يحذف المبتدأ لقيام القرينة؛ لأن السياق اقتضى حذف هذا الاسم احترازًا للإطالة عن الكلام، وذلك بتخفيفه بالحذف، وأن الحذف لابد له من قرينة تدل عليه؛ لأنه يجعل الكلام أكثر فائدة وإيجازًا، وله قيمة فائقة في تركيب الجملة، وله إسهام كبير في تصفية العبارة، وترويق الإسلوب.

2. الاسم المرفوع بعد (لولا) إما بفعل مقدر أو بـ(لولا) نفسها؛ لأن الياء والكاف حلت محل الاسم الظاهر، فما حل محله، أشغل مكانه وأخذ دوره في العمل، وبما أن الظاهر مرفوع فلابد أن تكون الضمائر في محل رفع. والدليل على أن (الكاف والياء) في موضع رفع أن الضمير يستوي فيه النصب والخفض، لذلك كان إعراب الضمير بدلالته لا بحركته.

3. يجوز نصب الفضلات على المعنى؛ لأن الحمل على المعنى سائغ ومعمول به بدلالة وفرة الشواهد القرآنية والشعرية في هذا الأمر، ففي الآية الكريمة((انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)) إن خيرًا نصب بإضمار:(وائتوا خيرًا) لأنه لما نهاهم علم أن النهى عن الشيء أمرٌ وجودي ينافي المنهي عنه وهو الضد، وهذا مطابق للتوجيه الإعرابي لتفسير المعنى، ولسلامته من مخالفة القياس وضعف الفائدة.

4. إن الاسم لا يضاف إلى نفسه، إذ لا مسوغ لذلك وإن كان على تأويل محذوف؛ لأن الإضافة تقتضي التعريف والتخصيص والاسم لا يعرف ولا يخصص نفسه، وأما وجود هذا الأُسلوب في العربية فللمبالغة والبيان والتأكيد وهذا بدوره يقوي وحدة النص ويزيد المعنى البلاغي له.

الهوامش:

(1)ينظر: تاج التراجم، ابن قُطلُوبغا: 125

(2) ينظر: الأعلام، الزركلي 1: 254، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة 2: 172

(3) كشف الظنون، حاجي خليفة(ت1067هـ) 2: 1708، هدية العارفين،البغدادي 1: 102

(4) معجم البلدان، ياقوت الحموي(ت 626ه) 2: 347

(5) ينظر: مقدمة محقق كتاب الإقليد، د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش 1: 21

(6) لم أجد له ترجمة؛ لأنه غير مشهور

(7) ينظر: الموصّل في شرح المفصل (دراسة وتحقيق)(رسالة دكتوراه منشورة)، أحمد حسن أحمد نصر، جامعة ام القرى، بإشراف أ. د. رياض حسن الخوام، السعودية 1419 ه – 1998م 1: 8

(8) ينظر: كشف الظنون 2: 1708، وينظر: هدية العارفين 1: 102

(9) ينظر: المصدر نفسه 2: 1370، مقدمة المحقق 1: 25

(10)ينظر: كشف الظنون 2: 1155، وينظر: هدية العارفين 1: 102

(11)منشورة على شكل بحث في موقع شبكة الألوكة في شبكة الأنترنت، تحـ: د. محمد أحمد الدالي:1

(12) ينظر: الجملة العربية – تأليفها – وأقسامها ، د. فاضل السامرائي: 75

(13)البيت للمرقش الأكبر، ينظر: المحكم والمحيط الاعظم، ابن سيده 9: 436، لسان العرب ابن منظور 12: 427 ، شرح المفصل 1: 239 ، وبلا نسبة في مغني اللبيب 1: 684

(14) البيت مجهول القائل، بحثت عنه ولم أجد له قائل

(15) ينظر: شرح الكافية 1: 152 ، شرح ابن الناظم 1: 84

(16) الكتاب 1: 138

(17) الإقليد: 1: 325 ، وينظر: الاصول في النحو 1: 68

(18) الإقليد: 1: 325

(19) معاني النحو 1: 304

(20) الإقليد: 1: 326

(21) ينظر: شرح المفصل: 1: 239 ، الكافية في علم النحو 1: 16

(22) ينظر: أوضح المسالك 1: 214 ، همع الهوامع 1: 390 – 391

(23) ينظر: أوضح المسالك 1: 214

(24) ينظر: مغني اللبيب1: 823، همع الهوامع1: 390، تعجيل الندى بشرح قطر الندى،عبد الله الفوزان1: 104

(25) ينظر: معاني القرآن وإعرابه الزجاج 5: 55

(26) إعراب القرآن للنحاس 4: 163.

(27) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد،ابن عقيل 1: 215، الموجز في قواعد اللغة العربية 1: 232 التطبيق النحوي1: 96

(28) البيت بلا نسبة في الجمل في النحو للخليل 1: 152، الكتاب1: 320، المقتضب 3: 225، ولمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب 2: 112 ، أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي:131، الدرر اللوامع على همع الهوامع،الشنقيطي 1: 412.

(29) ينظر: شرح الكافية1:362، ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي 3: 1087

(30) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي 1: 490

(31) ينظر: ديوان الفرزدق: 127

(32) ينظر: المصدر نفسه: 245

(33) ينظر: تسهيل الفوائد 1: 45، شرح الكافية 1: 354، همع الهوامع1: 391

(34) ينظر: النحو الوافي 1: 515

(35) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(36) لم أجد البيت في كتب القدماء والمتأخرين ووجدته بلا نسبة في النحو الوافي 1: 515

(37) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي 1: 251

(38) ينظر: الكتاب 2: 129

(39) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 3: 136، شرح المفصل 2: 343، الجنى الداني1: 601– 602

(40) ينظر: شرح التصريح 1: 602

(41) ينظر: الجنى الداني 1: 602

(42) ينظر: الإنصاف 2: 687

(43) المصدر نفسه وصفحه نفسها

(44) ينظر: المصدر نفسه 2: 689

(45) ينظر: الأصول في النحو 2: 124، المقاصد النحوية 1: 62

(46) ينظر: شرح الكافية الشافية 2: 785، الجنى الداني1:605، شرح التسهيل3: 185، تمهيد القواعد 6:3051

(47)البيت ليزيد بن الحكم في الكتاب2: 374، المفصل1: 174، المقاصد الشافية1: 262، وبلا نسبة في المنصف1: 72، معاني القرآن للفراء 2: 85، الانصاف1: 691.

(48) الكتاب 2: 373

(49) ينظر: رصف المباني 396

(50) شرح كتاب سيبويه 3: 137

(51) ينظر: المصدر نفسه وصفحه نفسها

(52) ينظر: شرح التسهيل 3: 185

(53) خزانة الأدب 5: 340
(54) ينظر: المقتضب 3: 73
(55) معاني القرآن للفراء 2: 85
(56) ينظر: الأصول في النحو 2: 124
(57) أمالي ابن الشجري 1: 276 – 277 – 278
(58) ينظر: الإنصاف 2: 690
(59) ينظر: الجنى الداني 1: 65
(60) ينظر: شرح المفصل 2: 343 – 344
(61) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور 1: 484
(62) ينظر: شرح التسهيل 3: 185
(63) الإقليد: 2: 835
(64) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها
(65) ينظر: معاني القرآن 2: 85
(66) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه:224، الكتاب1: 285 وبلا نسبة في الخصائص2: 431، شرح المفصل 1: 311، مغني اللبيب 1: 791، شرح التسهيل 2: 156
(67) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: 3، أمالي المرتضى، الشريف المرتضى 2: 73، أمالي ابن الشجري 2: 126، شرح المفصل 1: 311، أمالي ابن الحاجب 1: 440
(68) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 339
(69) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1: 339
(70) ينظر: الكتاب 1: 257 ، التذييل والتكميل 7: 45 ، شرح التصريح 1: 473.
(71) الكتاب: 1: 280
(72) ينظر: علل النحو 1: 299
(73) ينظر: الكتاب 1: 280
(74) المصدر نفسه وصفحة نفسها
(75) شرح التسهيل 2: 158
(76) ينظر: المصدر نفسه: 2: 159
(77) ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1474
(78) ينظر: التذييل والتكميل 7: 50
(79) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2: 181
(80) ينظر: تمهيد القواعد 4: 1755
(81) المقتضب 3: 283
(82) المساعد 1: 441
(83) ينظر: معاني القرآن للفراء 1: 295، التذييل والتكميل7: 48
(84) ينظر: الإقليد: 1: 392
(85) المصدر نفسه وصفحة نفسها

(86) المصدر نفسه وصفحة نفسها
(87) ينظر: الإقليد: 1: 392
(88) ينظر: شرح المفصل 1: 312
(89) ينظر: الكتاب: 1: 284
(90) ينظر: البرهان في علوم القرآن 3: 203
(91) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها
(92) ينظر: الجمل في النحو للخليل 1: 320، مغني اللبيب 1: 313
(93) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 160، أوضح المسالك 2: 5
(94)البيت بلا نسبه في الكتاب 2: 296، المقتضب 4: 362، الأصول 1: 382، اللباب1: 243
(95) البيت في ملحق ديوانه:147، الكتاب2: 296، المفصل1: 106، بلا نسبة في المقتضب 4:362، شرح الأشموني 1: 331، ولفضالة بن شريك بن سلمان الأسدي في شرح أبيات سيبويه 2: 3
(96) ينظر: شرح المفصل 2: 98
(97) الكتاب 2: 274، وينظر: شرح التسهيل 2: 53
(98)المقتضب 4: 357
(99) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 160
(100) ينظر: المقاصد الشافية 2: 412، شرح المكودي1: 78، همع الهوامع 1: 522، الحمل على النقيض في الاستعمال العربي (بحث منشور)، د. خديجه أحمد مفتي: 349
(101) ينظر: شرح الأشموني 1: 329
(102) ينظر: المحصول في شرح الفصول 1: 600
(103) ينظر: التعليقة على المقرب، ابن النحاس: 289
(104) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 160
(105) ينظر: البديع في علم العربية 1: 571
(106) شرح التصريح 1: 336-337
(107)ينظر: شرح التسهيل2: 53، شرح التصريح 1: 337، همع الهوامع 1: 522، النحو الوافي 1: 695
(108) الكتاب 2: 296
(109) ينظر: شرح المفصل 2: 97
(110) الهاء في (قوله) تعود على ما جاء في متن المفصل للزمخشري1: 105 في عبارته (وحقه أن يكون نكرة)
(111) الإقليد 2: 609
(112) المصدر نفسه و الصفحه نفسها
(113)الإقليد 2: 610 – 611
(114) ينظر: شرح المفصل 2: 99
(115) ينظر: شرح الرضي على الكافية2: 166، عمل لا النافية للجنس في اسمها (بحث منشور) مراد موسى: 316
(116) الإقليد 2: 611، وينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 166 – 167

(117) ينظر: الكتاب 2: 296، المقتضب 4: 362 – 363
(118) ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1307 – 1308، همع الهوامع
(119) ينظر: ارتشاف الضرب 3: 1306
(120) ينظر: الأصول في النحو 1: 406
(121) ارتشاف الضرب 3: 1306
(122) شرح التسهيل2: 68، وينظر: همع الهوامع 1: 523، تمهيد القواعد 3: 1441
(123) النحو الوافي 1: 695
(124) ينظر: معاني النحو 1: 363
(125) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: 172
(126) ينظر: شرح ابن الناظم 1: 274
(127) ينظر: شرح المفصل 2: 126
(128) ينظر: شرح شذور الذهب 1: 423
(129) ديوانه: 267، المقتضب 2: 176، شرح الكافية الشافية2: 815
(130) ينظر: شرح المفصل 2: 131
(131) ينظر: ديوانه: 1274
(132) ينظر: شرح المفصل 2: 131
(133) ينظر: العدد في اللغة،ابن سيده 1: 64
(134) ينظر: المصدر نفسه وصفحه نفسها، الإنصاف1: 313، البديع:151، التذييل والتكميل 9: 344
(135) ينظر: العدد في اللغة 1: 64، الإنصاف1: 312، التبيان عن مذاهب النحويين1: 434، شرح التسهيل، 2:408
(136) المقتضب 2: 175
(137) ما قصده المبرد هم البصريين
(138) ينظر: المقتضب 2: 175
(139) ينظر: تمهيد القواعد 5: 2450
(140) ينظر: التذييل والتكميل 9: 344
(141) شرح المفصل 2: 131
(142) ينظر: الإنصاف 1: 313
(143) ينظر: المصدر نفسه 1: 315
(144) الإقليد 2: 642
(145) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(146) ينظر: التعريفات: 27
(147) ينظر: ارتشاف الضرب 4: 1805
(148) ينظر: أوضح المسالك 3: 73– 75، جامع الدروس العربية 3: 207
(149) ينظر: شرح التسهيل 3: 227 – 229، ارتشاف الضرب 4: 1805

(150) البيت لـــأنس بن مدركة الخثعمي في المفصل1: 124، ولـــأنس بن نهيك في الصحاح1: 380 (صبح)، لسان العرب2: 502 (فصل الصاد)، ولرجل من خثعم في الكتاب1:226، وبلانسبة في المقتضب4: 345، الخصائص3: 34

(151) الإقليد 2: 682

(152) ينظر: ديوانه: 518

(153) الإقليد 2: 684

(154) ينظر: الإنصاف2:437، ارتشاف الضرب 4: 1806، المصدر نفسه 2: 676

(155) ارتشاف الضرب 4: 1806

(156) ينظر: الكتاب 1: 227

(157) المقتضب 3: 241، وينظر: شرح المفصل 1: 159

(158) الأصول في النحو 2: 8

(159) ينظر على الترتيب: إعراب القرآن للنحاس2: 216، الخصائص 3: 26

(160) المفصل في صنعة الإعراب 1: 122

(161) ينظر: شرح المفصل 2: 168

(162) ينظر: المصدر نفسه وصفحه نفسها

(163) ينظر: الإنصاف 2: 346

(164) ينظر: معاني القرآن للفراء 1: 330

(165) ينظر: الإنصاف 2: 346

(166) ينظر: توضيح المقاصد 2: 797، شرح الأشموني2:141، النحو الوافي 3: 51

(167) أسفار الفصيح 1: 215

(168) ينظر: شرح الرضي على الكافية 2: 243

(169) ينظر: شرح التسهيل 3: 231، شرح التصريح 1: 136

(170) ينظر: همع الهوامع 1: 284

(171) شرح المفصل 2: 171

(172) الإقليد 2: 681 – 682

(173) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(174) المصدر نفسه 2: 682

(175) ينظر: المصدر نفسه 2: 678

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب المطبوعة:

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثيـر الـدين الأندلسي (المتوفى:745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبـد التـواب الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة،، 1418 هـ - 1998م.
2. أسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الطبعة الأولى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكـة العربية السعودية، 1420هـ.
3. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعـروف بـابن الـسراج (المتـوفى: 316هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
4. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحـوي (المتـوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،، 1421 هـ.
5. الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(المتـوفى: 1396هـ)، الطبعة: الخامسة عشر، الناشر: دار العلم للملايين، أيار / مايو 2002 م.
6. الإقليد شرح المفصل، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (المتوفى700ه)، دراسـة وتحقيـق الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد للنشر، جامعـة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية 1423ه_ 2002م.
7. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمـار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: 1409 هـ - 1989 م.
8. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بـابن الـشجري (المتوفى: 542هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي،الطبعة الأولى،الناشـر:مكتبـة الخـانجي، القاهرة 1413 هـ - 1991 م.
9. أمالي الزجاجي،عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسـم (المتـوفى: 337 هـ) تحقيق: عبد السلام هارون الطبعة الثانية، الناشر: دار الجيل – بيروت، 1407 هـ - 1987م.
10. أمالي المرتضى، الشريف المرتضى(المتوفى436ه)، تحـقيق: محمد أبو الفـضل إبـراهيم، الطبعـة الأولى، ضبط ألفاظه وحواشية السيد محمد بدر النعساني الحلبـي، مطبعـة الـسعادة، مـصر1325ه-1907م.
11. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيـد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، الطبعة الرابعة، مطبعـة الـسعادة، شعبان 1380ه – فبراير- 1961م.

12. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
13. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)،تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، 1420 هـ.
14. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة الأولى الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه،، 1376 هـ - 1957م.
15. تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: 879هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى، دار القلم – دمشق 1413 هـ -1992م.
16. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(المتوفى: 745 هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، الناشر: دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا.
17. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: 1387هـ - 1967م.
18. التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1420هـ 1999م.
19. تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، الطبعة الثانية، دار ابن الجوزي، 1432ه.
20. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر،الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1403هـ -1983م.
21. التعليقة على المقرب، ابن النحاس(المتوفى 338ه)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة،الطبعة الأولى، وزراة الثقافة، عمان الأردن 1424ه _ 2004م.
22. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د.علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، الناشر:دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،القاهرة -جمهورية مصر لعربية 1428 هـ.
23. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، الناشر: دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م.
24. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ)، الطبعة الثامنة والعشرون، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،، 1414 هـ - 1993 م.

25. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1416هـ 1995م.
26. الجملة العربية – تأليفها – وأقسامها، الدكتور فاضل السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر ناشرون وموزعون، 1427 ه – 2007 م.
27. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،، 1413 هـ – 1992 م.
28. الحذف والتقدير في النحو العربي، الدكتور علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر 2007.
29. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ – 1997م.
30. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الطبعة الرابعة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
31. الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي(المتوفى1331ه)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان 1419 ه – 1999 م.
32. ديوان شعر عبد الله بن الزبير الأسدي(المتوفى73ه)، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة بغداد 1394ه– 1974م.
33. ديوان الفرزدق(المتوفى114ه)، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 1407 ه – 1987م.
34. ديوان الكميت بن زيد الأسدي(المتوفى 120ه)، جمع وشرح وتحقيق، الدكتور محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت – لبنان 2000 م.
35. ديوان أوس بن حجر(المتوفى2 ق.ه) تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة.
36. ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب،أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي(المتوفى231هـ) تحقيق:عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة 1982م – 1402هـ.
37. ديوان عبد الله بن قيس الرقيات(المتوفى85ه)، تحقيق ـــ: الدكتورة عزيزة نوّال بابتي، الطبعة الأولى، دار الجبل، بيروت 1416 ه_ 1995م.
38. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي(المتوفى702ه) تحقيق:الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط،الطبعة الثالثة، دار القلم دمشق 1423ه _ 2002م.
39. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (المتوفى 686 هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية،، 1420 هـ – 2000 م.
40. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر:

مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: 1394 هـ - 1974 م.

41. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، الطبعة الأولى، الناشر دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1419هـ-1998م.
42. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان1421ه_ 2000م.
43. شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي(ت686هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قان يونس بنغازي 1996م.
44. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(المتوفى672ه)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
45. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،، 1422 هـ - 2001 م.
46. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: 672 هـ)، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807 هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان عام النشر: 1425 هـ - 2005.
47. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (1410هـ - 1990م).
48. شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور الإشبيلي(المتوفى669ه)، قدم له فواز الشعار، بإشراف الدكتور أميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1419 ه - 1998م.
49. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
50. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368هـ)، المحقق: أحمد حسن هدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2008 م.
51. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الطبعة: الرابعة الناشر: دار العلم للملايين – بيروت 1407 هـ - 1987 م.
52. العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1993م.

53. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض/السعودية، 1420 هـ – 1999م.
54. في النحو العربي قواعد وتطبيق ، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان، 1406ه – 1986م.
55. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ)،المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، 2010 م.
56. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون،الطبعة الثالثة، الناشر:مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ– 1988م.
57. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: 1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941م.
58. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، الناشر: دار الفكر – دمشق، 1416هـ 1995م.
59. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)،الطبعة الثالثة، الناشر: دار صادر – بيروت – 1414 هـ.
60. المحصول في شرح الفصول فصول ابن معط في النحو، ابن إياز البغدادي(المتوفى681ه)، تحقيق: الدكتور شريف عبد الكاظم النجار، دار عمار، عمان 1431ه – 2010م.
61. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، 1421 هـ– 2000 م.
62. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى،الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
63. معاني القرآن وإعرابه إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب – بيروت، 1408 هـ – 1988م.
64. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، الطبعة الثانية، الناشر: دار صادر، بيروت 1995 م.
65. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
66. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، الناشر: دار الفكر – دمشق، 1985.

67. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، المحقق: الدكتور علي بو ملحم، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت،1993م.
68. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم:الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، الطبعة الأولى، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة،، 1428 هـ – 2007م.
69. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، الأستاذ الدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور عبد العزيز محمد فاخر، الطبعة:الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة –جمهورية مصر العربية، 1431 هـ – 2010م.
70. المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر:عالم الكتب – بيروت 1415 ه – 1994م.
71. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله امين، الطبعة الأولى، الناشر: دار إحياء التراث القديم، في ذي الحجة سنة 1373هـ – أغسطس سنة 1954م.
72. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: 1417هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت – لبنان، 1424هـ – 2003م.
73. النحو الوافي،عباس حسن(المتوفى: 1398هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة الثالثة القاهرة – مصر.
74. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى 1399هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951 أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
75. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

ثانيًا: الرسائل والبحوث

1. الموصّل في شرح المفصل (دراسة وتحقيق)(رسالة دكتوراه منشورة)، أحمد حسن أحمد نصر، جامعة ام القرى، بإشراف أ. د. رياض حسن الخوام، السعودية 1419 ه – 1998م.
2. الحمل على النقيض في الاستعمال العربي (بحث منشور)، الدكتورة خديجه أحمد مفتي، جامعة ام القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء 18، الصفحة 304، جمادي الأولى 1425ه.
3. عمل لا النافية للجنس في اسمها (بحث منشور) مراد موسى، المجمع العدد 7 / 1434ه – 2013م.